كل مما لا يزرع !!

المهندس / حمود العشبي

" الثورة " : الغذاء

اجراء العديد من الاختبارات التي اكدت جدوى زراعته وإمكانياته الكبيرة ، هناك محاصيل يمكن التركيز على تنميتها لأهميتها وجدواها الاقتصادية والتي تتلاءم مع درجة الحرارة في بلادنا ، اللوزيات يمكن ان تشكل رافدا أساسيا للتنمية الريفية اذا فكر بها المزارعون كبديل للقات ، وايضا على الجهات الزراعية المعنية الاهتمام بها ودعم المزارعين وتشجيعهم على زراعتها ، هناك جهود الآن تبذل في هذا الخصوص وهناك انتشار لهذه المحاصيل في محافظات إب والمحويت وعمران ، وعملية التوسع ستستمر لتشمل مناطق أخرى خلال الفترة القادمة .

أنشطة

*** حدثنا عن أنشطتكم في إدارة التعاونيات ، وهل للجمعيات التعاونية دور في التنمية الريفية ؟**

- نقوم بأعمال وجهود تنسيقية مع الاتحاد التعاوني والزراعة والوزارة ، وأعمال الجمعيات، وبالنسبة للجمعيات طبعا لها دور كبير في ذلك ، لأنها عامل أساسي في توحيد الجهود والمساهمة في إيصال الاحتياجات والمعدات والآلات للمزارعين .

الدكتور العسلي لـ" الثورة" :

أصبح مستورداً

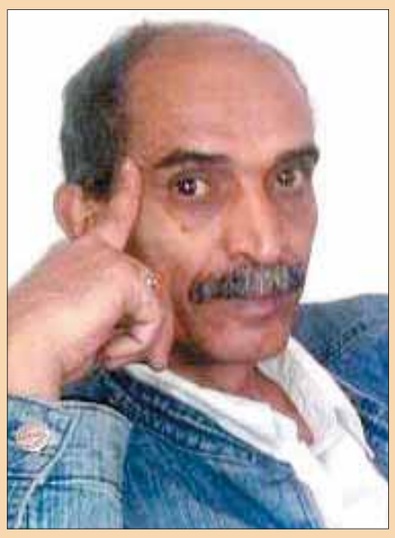

مباشرة بمعنى أن ننتج ذات الأهمية النسبية ونصدر ونستورد ما نحتاجه من المواد التي لا نستطيع إنتاجها.. بمعنى أننا نحقق جزئياً الاكتفاء الذاتي.

إعادة الزراعة

*** كباحث وأكاديمي.. ما هي رؤيتكم حول إعادة الزراعة الريفية إلى مكانتها الحقيقية ؟**

- لا يمكن ذلك إلا أن تقوم الدولة بواجبها وعمل توعية إرشادية وتستنبط البذور والنباتات وتشجع البيئات الصالحة للزراعة وتعمل خارطة زراعية، من خلال دعم بعض المحاصيل الزراعية عند زراعتها حتى تشجع الزراعة.. والمشكلة تكمن في زراعة القات الذي يأخذ 30% من الموارد المائية وكلفته أقل، وبالتالي قياساً بأي محصول آخر تجد الفارق يصل إلى 19 ضعفاً بينه وبين أي محصول آخر يزرع في المنطقة.. وبالتالي يحفز المنتجين والمزارعين أن يتجهوا إلى القات ويبتعدوا عن المحاصيل الاستراتيجية.. إذا أرادت الدولة تحسين الزراعة الريفية عليها توفير مستلزمات الإنتاج وتفعل البنك الزراعي وتعطي قروض ميسرة دون فوائد حتى يتجه الناس إلى عملية إنتاج المحاصيل التي تحددها الدولة في بيئات مختلفة ضمن خارطة زراعية، في هذه الحالة ربما نعيد التوازن بين الريف والمدينة من هذه الفوضى والضوضاء الحاصلة في المدن على حساب الريف في شتى المجالات.

أولوية

*** نحن الآن على مشارف انتهاء الحوار الوطني.. برأيكم ما هو واجب الحكومة عمله خلال هذه الفترة لتحسين الإنتاج المحلي ؟**

- اطلعت على تقرير التنمية ووجدته طموحاً جداً جداً وفيه من النقاط الإيجابية إذا ما أخذتها الدولة كموجهات دستورية وقانونية في المرحلة القادمة سيحصل توزن في مسألة الاهتمام بالبيئة والريف والزراعة.. وحقيقة كان تقرير التنمية الاقتصادية إيجابياً إلى درجة كبيرة وهناك فجوة بينه وبين الواقع، فإذا ما اتجهت الدولة لتنفيذ الحد الأدنى لمخرجات الحوار الوطني أعتقد أن الزراعة ستنال قسطاً لا بأس به من التنمية.

فجوة كبيرة

*** في ظل تراجع نسبة الزراعة في الريف كيف يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطني الريف ؟**

- طبعاً الفجوة كبيرة في مسألة الاكتفاء الذاتي حيث إننا ننتج ما نسبته 8% من احتياجاتنا وبالأخص القمح.. و92% فجوة كبيرة نستوردها.. ولذلك لا يوجد لدينا ميزة إلا في مسألة الذرة الصفراء التي ربما بعض الجامعات وجامعة صنعاء بالذات وجدت أن أحد الباحثين الدكاترة استطاع أن ينتخب في المتوسط تسعة أطنان للهكتار وهذا لا يتوفر في المقاييس العالمية، نحن نستورد طن البذور بخمسمائة ألف دولار وينتج أربعة أطنان.. بينما وصل هجن الذرة الصفراء إلى ارتفاع في المتوسط في البيئات المختلفة في اليمن على مستوى الحديدة وعدن وتعز وذمار.. وبالتالي سنوفر 350 مليون دولار نستفيد فيها أعلاف للدواجن سنوياً وإضافة إلى الاحتياجات الهامة.. وسنحقق الاكتفاء الذاتي بطريقة غير

دولة تخطط بشكل صحيح وتؤمن
سات زراعية ناجحة.. فعلينا أن
حاصيل الاقتصادية والنقدية
اليمن بأهمية نسبة لا تحظى
رى سواء في الإقليم أو في العالم..
نا كدولة 160 في منظمة التجارة
التالي وضعت سياسة واضحة
صيل المحلية النقدية ربما نحقق
في مسألة الاكتفاء الذاتي وتحقيق
فائض ميزانية المدفوعات، ومن
يفترض أن نشجع الناس للعودة
لأنه في المدن يبقى من شهر إلى
إلى سنة ولا يحصل على عمل
سر وينفق كل ما اقترضه من أهله
جع بخفي حنين دون أي عمل..
جال للفلاح إلا أن يعود إلى أرضه
اعة مع قيام الدولة بتوفير بعض
الإنتاج والمهندسين الزراعيين
أهمية البحث العلمي وإلى أين
نية الحديثة.

نا وزارة أهم أدواتها هي الجوانب
شادية ومساعدة الناس على وضع
ة والاهتمام بها والمحافظة عليها مثل
اريع النقل والمياه وغيرها ، التنمية
ان تكون متكاملة من كافة النواحي
رقات الى وسائل النقل الى مشاريع
لمرأة الريفية وقدرات المزارعين ، كانت
حيوية تركز على التنمية الريفية مثل
وبية ، والمرتفعات الوسطى وغيرها ، لكن
ا ينتهي المشروع ينتهي معه كل شيء
قروضه وإمكانياته وتدخلاته ، لأننا لا
من المشاريع وآثارها على المجتمع وهذه
اكل التي نعاني منها .

الزراعة كقطاع واعد لتنمية موارد وطني وكيف يمكن للدولة أن تركز قطاع وتعتمد عليه بصورة كبيرة التنمية الشاملة ؟

عي والاقتصاد الوطني يعتمد على
اك اكثر من 60% يعملون في الزراعة ،
د والعائد من ذلك هذا هو السؤال الذي
له عن اجابة له ، طبعا لا ننكر أهمية
ل الزراعية التي نمتلكها مثل النخيل
والذي في طريقه للنمو والنجاح بعد

94% من الأراضي الزراعية قاحلة!!

العيش على أن اليمن دولة نفطية أكذوبة لا ينبغي الاستمرار في تصديقها كما يقول وزير الصناعة والتجارة سعد الدين بن طالب بل الحقيقة هو أن اليمن بلد زراعي في الدرجة الأولى , نعم الأصل هو ما ذهب إليه الوزير بن طالب لكن واقعنا اليوم يقول إننا نعيش انفصاماً اقتصادياً فالنفط أصبح في تناقص عاماً بعد آخر حتى يأتي يوم ونحن لا ننتج شيئاً، والقطاع الزراعي هو الآخر في أسوأ حالاته فمتى نصحي من غيبوبتنا الاقتصادية.

تحقيق/عبدالله الخولاني

الاقتصاد الزراعي كان بلا شك الأساس المتين لغذاء اليمن وكان الريف الزراعي مصدر هذا الغذاء وهي حقيقة هامة يجب ألا ننساها في زحمة التغيرات السريعة والتحولات المصاحبة لكن هذه الحقيقة تغيرت وأصبح الريف يجاري المدينة في الاستهلاك وعكس المعادلة فلم يعد يأكل مما يزرع تاركاً أراضيه الزراعية للتصحر أو لزراعة القات .

استثمارات متواضعة

أغلب الدول التي نجحت اقتصادياً بدأت أولاً باستغلال إمكاناتها الزراعية وتنميتها لكن للأسف الحكومة لم تعط القطاع الزراعي حقه في الاهتمام حيث وصل نصيب الزراعة إلى 1.25% فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحرّاثات والمضخات ولعل مشكلة اختلال الأسعار المحلية بالنسبة للمزارعين كانت سبباً لهروبهم من زراعة المحاصيل الاستراتيجية.

يفيد أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور علي سيف كليب أن هناك فجوة غذائية يعاني منها المجتمع اليمني, مرجعاً أسباب تلك الفجوة إلى محدودية الأرض الزراعية، وتناقص المساحة المزروعة بالحبوب، مما أدى إلى اللجوء للاستيراد لسد الفجوة الغذائية في مجال الحبوب، خاصة القمح، الذي تتسع فيه الفجوة الغذائية سنة بعد أخرى؛ فالإنتاج المحلي ينخفض سنوياً بمعدل 5% وفي المقابل يزداد الاستهلاك من نفس السلعة بمعدل 25% في السنة.

صعوبات

ويشير إلى أن هناك عوامل تحول دون التوسع في زراعة الحبوب منها ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج من عمالة، ومعدات، ومستلزمات الإنتاج الأخرى، دون زيادة مماثلة في أسعار الحبوب والتوسع في زراعة محاصيل أخرى غير الحبوب، بحثاً عن العوائد المرتفعة التي تدرها تلك المحاصيل، كالقات والفواكه والخضروات وكذا قصور في الخدمات البحثية والإرشادية التي تساعد المزارع.

تحذير

وحذر كليب من اتساع الفجوة الغذائية، وهذا يوضح بجلاء خطورة الوضع الذي يعيشه اليمن في ما يتعلق بأمنه الغذائي؛ فمحصول الحبوب الذي يعد أهم بنود الغذاء على قائمة المستهلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث القيمة في الإنتاج المحلي لقطاع الزراعة، بعد كل من القات، الفواكه، والخضروات، على الترتيب، وعلى الجانب الآخر تحتل الحبوب المرتبة الأولى في فاتورة الواردات، فقد تراوحت نسبة قيمة الواردات من الحبوب بين 7.3%، و16.8% من القيمة الإجمالية للواردات، مما يشكل عبئاً على ميزان المدفوعات، ويستنزف جزءاً لا يستهان به من حصيلة البلاد من النقد الأجنبي كان من الممكن توجيهها لمجالات وأنشطة اقتصادية تساهم في تعزيز القدرات الإنتاجية للمجتمع، فيما لو سعت البلد لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، أو على أقل تقدير تقليص الفجوة الغذائية لهذا المنتج.

وأضاف كليب: إن المتتبع لنمط الاستهلاك في المجتمع اليمني سيكتشف وبوضوح تغير نمط استهلاك الحبوب باتجاه القمح المستورد، وهذا ما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية من هذا المنتج، وتعاظم فاتورة الاستيراد عاماً بعد آخر.

إنتاج منخفض

تُشير معظم الدراسات والبحوث أن الناتج الزراعي باليمن يُعتبر منخفضاً، إذا ما قورن بالناتج من القطاع الزراعي في كثير من الدول، بالرغم من أن القطاع الزراعي اليمني يستخدم موارد زراعية تفوق الموارد الزراعية المستخدمة في تلك الدول، فضلاً عن أن اليمن تتميز بمناخ مناسب للزراعة طوال العام، مما يعني أن استغلال الموارد الزراعية اليمنية يبعد عن الاستغلال الأمثل أو الأنسب للظروف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي بصفة عامة، وعلى مستوى القطاع الزراعي بصفة خاصة .

ويُعزى أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة صنعاء الدكتور خالد قاسم في دراسة له عن التوجه الأنسب لاستخدام الموارد الزراعية الانخفاض في الإنتاج الزراعي باليمن إلى الكثير من العوامل منها أن موارد الأرض الزراعية، ومحدودية التوسع فيها بالإضافة إلى تدهور خصوبتها، وظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بالتجريف والبناء وخاصة حول المدن الرئيسية، بالإضافة إلى ضياع الكثير من المساحات الزراعية بسبب التصحر مما نتج عنه انخفاض متوسط نصيب الفرد منها، وزيادة هذا الانخفاض بالزيادة السكانية وعدم مقابلة هذه الزيادة السكانية بزيادة في رقعة مورد الأرض الزراعية.

ومواجهة اليمن لجملة من المشكلات المائية والبيئية، سواء على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى قطاعاته المختلفة في الحضر والريف على حد سواء .

أراض قاحلة

رغم اتساع مساحة اليمن إلا أن أكثر من 94% من هذه المساحة تُعتبر أراضي قاحلة وضعيفة زراعياً، وتُشكل مع تدني معدل الأمطار وتذبذبها وندرة المياه بوجه عام تحدياً أمام سكان الريف لاستغلال الموارد بشكل قابل للاستمرار، والكلام متروك للدكتور قاسم, الذي يرى أن السكان في الريف يقومون بالاستهلاك الجائر للموارد الطبيعية، لمواجهة متطلبات حياتهم اليومية، مما أدى إلى استنزاف موارد المياه، والرعي الجائر والتحطيب للوقود والاستخدام الزائد للأراضي الهامشية.

وخلصت الدراسة أن خطورة استنزاف الموارد لا تكمن عند حد تقليل كميتها وزيادة مشقة الحصول عليها فحسب، وإنما كذلك في تأثير هذا الاستنزاف سلباً على توازن النظام الايكولوجي والذي ينتج عنه أخطار بالغة تفتك بالبيئة وتسرع من تدهورها، وتتجاوز أهمية وآثار بعض العوامل معيشة سكان الريف، مثل مسألة شح المياه، حيث تتعرض المياه إلى سحب بمعدلات تزيد عن الإمدادات المتجددة منها، وهو ما ينتج عنه استنزاف للمياه الجوفية وتملح التربة التي تعد في حد ذاتها مشكلة كبيرة . ويواجه اليمن نقصاً حاداً في المياه خاصة أن المستخدم للزراعة يصل إلى أكثر من 90% ، في ظل عدم كفاءة نظم ووسائل الري، وإذا أضفنا إلى ذلك أن حوالي 50% من الزراعة المطرية تواجه مشاكل تتعلق بالتربة والتضاريس يتضح أن حوالي 90% من أراضي اليمن عرضة للتصحر، مما يشير إلى أن بيئة الريف سواء في المناطق المطرية أو الهامشية الجافة ستتدهور بشكل كبير مهددة بزيادة الفقر، وتراجع صحة السكان ونمط معيشتهم، ومن ثم سيضطر الكثير منهم لمغادرة قراهم إلى المدن والتخلي عن مهنة الزراعة.

أزمات متراكمة

علينا أن نعي أن الأزمات التي تواجهنا ليست وليدة اليوم أو كما يرى البعض أنها أزمة بسيطة أو مجرد اختلال اقتصادي بل هي أزمة مركبة إن كان الاقتصاد هو التعبير المباشر عنها فإنها تمتد أبعاد عديدة سابقة ولاحقة للاقتصاد، وهكذا فإن انعدام الأمن الغذائي لا يمكن معالجته إلا بسياسات تساعد على التعجيل بزيادة الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية- أي سرعة النهوض بالإمكانات الزراعية. ومساهمة الواردات الغذائية في توافر الأغذية على المستوى الوطني تحددها القدرة على تحقيق إيرادات بالنقد الأجنبي. وبالتالي, فإن سد الفجوة الغذائية عن طريق الواردات التجارية لا يعد من البدائل الواقعية .

فجوة

من المتوقع أن يبلغ إنتاج اليمن من الحبوب (644) ألف طن عام 2020م فيما ستبلغ الكمية المطلوبة للاستهلاك خلال نفس الفترة (5.7) مليون طن، حيث إن الإنتاج سيغطي فقط ما نسبته 11.30٪ من الاحتياج في العام نفسه.

ويؤكد الدكتور علي مهيوب أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء أن متوسط نصيب الفرد من الحبوب المتوقع سوف يبلغ (110) كيلو جرامات عام 2020م كما سيرتفع الإنفاق عليها إلى (550) مليار ريال لتبلغ الزيادة بين الحد الأدنى والأعلى ما نسبته (337٪).